

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧٠٩٤

الاثنين، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين (الأردن)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد تشوركين
	الأرجنتين السيدة بيرثيال
	أستراليا السيدة كنغ
	تشاد السيد شريف
	جمهورية كوريا السيد أوه جون
	رواندا السيد غاسانا
	شيلي السيد إيراسوريس
	الصين السيد ليو جياي
	فرنسا السيد أرو
	لكسمبرغ السيدة لو كاس
	ليتوانيا السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا السيد ساركي
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في ما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(S/2013/757)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

(S/2013/773).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

.Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1420506 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2013/757)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2013/773)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ماري روبنسون، المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بالسيدة روبنسون التي تشارك في جلسة اليوم عبر تقنية التداول بالفيديو من كينشاسا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/757، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أيضا أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/773، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام، والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبلر.

السيد كوبلر (تكلم بالإنكليزية): أود، بداية، أن أعرب عن خالص التهئة للأردن على تولى رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن أطيّب تمنياتي لجميع الأعضاء الجدد في مجلس الأمن وأن أعرب لأولئك الذين يحتفلون بالمولد النبوي اليوم عن عميق احترامي. (تكلم بالفرنسية)

قبل شهر واحد فقط، أحطت مجلس الأمن علما بأخر التطورات السياسية والعسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما يدل على اهتمام المجلس الفائق ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسأقدم إلى المجلس اليوم لمحة عامة عن آخر التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتوقعات لعام ٢٠١٤.

في السابق، تكلمت مستخدما صيغة المستقبل، ولكن بوسعي الآن التكلم مستخدما صيغة الحاضر بل وحتى صيغة الزمن الماضي. فقد اختتم حوار كمبالا في نيروبي. وتنفذ القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من لواء التدخل التابع للبعثة، عمليات موجهة ضد الجماعات المسلحة. واعتمدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية خططها لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي هذه اللحظة تحديدا، يجري نشر قوات البعثة بالكامل نحو الشرق لتعزيز وجودها المدني في المناطق المتضررة من الصراع. وبطبيعة الحال، لا يزال

واقعة على المدى الطويل. وبوجود لواء التدخل والمركبات الجوية غير المأهولة، تدرك جميع الجماعات المسلحة الآن أن لدينا الإرادة والوسائل الكفيلة باتخاذ إجراء قوي في أي وقت من الأوقات. في الأسابيع القادمة، سوف نضع الصيغة النهائية لاستعراض نشر قواتنا العسكرية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيكون لدينا آنذاك قوة أكثر مرونة. ويتعين أن تكون أكثر مرونة واستعدادا للنشر عند الحاجة إليها، وعندما يكون المدنيون في خطر. وهذا هو النموذج الجديد للقوة. وقواعد الاشتباك لدينا واضحة. وولايتنا واضحة. إن تصميمنا واضح.

وبعد الهزيمة العسكرية التي لحقت بحركة ٢٣ مارس، من الأهمية بمكان الآن تنفيذ إعلانات الأمم المتحدة في نيروبي. هناك تقارير موثوق بها تفيد بأن حركة ٢٣ مارس لم توقف التحنيد العسكري بعد التوقيع على إعلان نيروبي. هناك أيضا تقارير موثوق بها تفيد ببروز أنشطة للحركة في منطقة إيتوري في الجزء الشمالي الشرقي من الكونغو. وأدعو حكومة الجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تنفيذ إعلانات الأمم المتحدة في نيروبي، والتعجيل بتزاع سلاح المحاربين السابقين في حركة ٢٣ مارس وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وفي الوقت نفسه، أدعو حكومتي أوغندا ورواندا إلى بذل كل جهد ممكن لمنع عناصر الحركة من إيواء القوات أو تدريبها على أراضيها. ينبغي ألا نسمح بعودة بروز الحركة عسكريا.

وقامت البعثة، بدعم كامل من الحكومة الكونغولية ووفاء بالمسؤوليات المنوطة بها، بإعادة ترتيب أولوياتها وتبسيطها على ثلاثة محاور رئيسية هي: الأمن والحماية، وتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاعات وتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وسوف اتكلم الآن عن هذه المحاور الثلاثة.

هناك الكثير الذي يتعين القيام به، ولكن لا شك في أننا نحرز تقدما.

(تكلم بالإنكليزية)

غير أن علينا أن نضيف كلمة تحذير في هذا المقام. فبعد الحوادث الأمنية التي وقعت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، خبت بعض الشيء روح التفاؤل التي سادت عقب احتتام الحوار الوطني وهزيمة حركة ٢٣ مارس وجولة الرئيس كابيلا في الشرق ليحل محلها شعور بالهشاشة. ومن ثم، فإن من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نظل ملتزمين بمنع حدوث تراجع عما تم إنجازه.

وقد شهد عام ٢٠١٣ ثلاثة معالم هامة: التوقيع على اتفاق إطار السلام والأمن والتعاون؛ واتخاذ القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) الذي أنشأ لواء التدخل التابع للبعثة وزوده بولاية قوية؛ والتماسك الدولي الثابت الذي تجسد في فريق المبعوثين الخاصين.

أود أن أسلط الضوء على الجهود الدؤوبة التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام ماري روبنسون. لقد أوجدت، جنبا إلى جنب مع المبعوثين الخاصين للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، دينامية إيجابية وجمعت بين كل الأطراف المعنية الرئيسية من أجل إجراء حوار مفتوح ومستمر من أجل تحقيق السلام الدائم والاستقرار المستدام. ونحن نتعاون تعاوننا وثيقا بصورة نموذجية.

وشهد العام ٢٠١٣ إنجازات هامة للبعثة. فقد تمكنا من القيام بمزيد من العمليات العسكرية الشاقة. ووضحنا أنه لن يكون هناك تعايش مع أي من الجماعات المسلحة. وموقفنا واضح. نحن موجودون في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتتصرف لا لنرد؛ لسنا هناك لنردع، ولكن لنمنع؛ ونحن لا نحافظ على السلام فحسب، ولكن يجب أن نجعل السلام حقيقة

من قوة لواء التدخل. ومن المتوقع القيام بأعمال عسكرية ضد تحالف القوات الديمقراطية في القريب العاجل.

في عام ٢٠١٣، قتل ١٥١ طفل، بمن فيهم أطفال صغار وجدوا أنفسهم محاصرين في تبادل إطلاق النار وتلاميذ مدارس ابتدائية جرى إعدامهم بإجراءات موجزة، أو تم تشويههم نتيجة للعنف المرتبط بالتراع؛ ووثقت البعثة أسماء ٢٠٦ فتاة دون السن القانونية على أنهن تعرضن للاغتصاب من جانب أطراف التراع. وهذا ليس سوى غيض من فيض. لقد جرى تحطيم طفولتهم؛ وجرى إثقال مستقبلهم بأعباء على نحو وحشي. لا يمكننا ولا يجوز لنا أن نظل صامتين وسليبين. ولهذا السبب بالذات أرسلنا المجلس إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبعد الحوادث الأمنية التي وقعت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر في كينشاسا ولوبومباشي، جرى تسجيل تجدد انتهاكات لحقوق الإنسان في إيتوري وكاتانغا على أيدي الجماعات المسلحة وقوات الأمن الوطني. ولا يوجد تسامح على الإطلاق، وعلى وجه الخصوص إزاء العنف الجنسي والعنف ضد الأطفال في حالات التراع. ويجب أن نقف جنبا إلى جنب مع السلطات الكونغولية والشعب الكونغولي من أجل كفالة مساءلة جميع مرتكبي تلك الانتهاكات وتقديمهم إلى العدالة. ويشجعني أن قانون العفو العام المقدم إلى البرلمان، حسب ما نصت عليه الوعود في نيروبي، يستثني مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من العفو.

ويسرني أن أعلن أنه في اجتماع مجلس الوزراء المعقودة في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الحكومة الكونغولية الخطة الوطنية الثالثة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما عرضت على البرلمان قانونا للعفو العام، مما يمهد الطريق أمام عودة المقاتلين السابقين الذين لجأوا للخارج. ومع ذلك، فإنني أناشد الحكومة الإسراع في تنفيذ خطتها للتسريح

أولا، فيما يتعلق بالأمن والحماية، لا يزال وجود الجماعات المسلحة قويا - أقوى من اللازم. وينبغي لنا أن نحافظ على الزخم. وأسفرت العمليات الأولى ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى تطهير بعض المواقع. ويجري تخطيط المزيد من العمليات. ومع ذلك، لا يمكن أن تتجح العمليات إلا شنت بصورة مشتركة مع الجيش الكونغولي. وأحث القوات المسلحة الكونغولية على بذل المزيد من الجهود وتكثيف التخطيط والتنفيذ المشتركين للعمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ومع ذلك، فلنبق واقعيين، سيكون من الصعب القضاء تماما على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بالإجراءات العسكرية وحدها. ومن خلال ممارسة الضغط العسكري، يجب ألا يترك من خيار أمام القوات الديمقراطية لتحرير رواندا سوى الخروج من الأدغال. ولا بد من ألا يترك لقيادتها أي خيار سوى التسليم. ويجب ألا يترك خيار أمام أيديولوجيتها العنصرية سوى أن تختفي. هذه هي الرسالة الواضحة في عام ٢٠١٤، وهو العام الذي نحبي فيه الذكرى السنوية العشرين لوقوع الإبادة الجماعية في رواندا.

ولا يزال تحالف القوى الديمقراطية يرهب المدنيين في إيتوري، وشمال شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. على سبيل المثال، تم العثور على ٢١ جثة، بما في ذلك جثث تعود لثمانية أطفال، وأطفال صغار للغاية ونساء حوامل، وبعضها مقطوعة الرأس ومبتورة الأطراف، بالمنطقة التي يسيطر عليها تحالف القوى الديمقراطية في ١٣ كانون الأول/ديسمبر. وتفيد التقارير بأن ثلاثة من الأطفال تم اغتصابهم قبل قتلهم. وقد زرت خلال الأيام القليلة الماضية المناطق التي يسيطر عليها تحالف القوى الديمقراطية. ولا تزال تحالف القوى الديمقراطية ينشر الرعب والفرع. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، هاجم التحالف القوات المسلحة الكونغولية في كامانغو وإيتوري بالقرب من الحدود الأوغندية. ويمكن استعادة النظام بمساعدة

أجرهم بانتظام من أجل استئناف تقديم الخدمات الأساسية وخدمات الإدارة العامة للسكان. إنهم بحاجة إلى مشاركة دائمة ليس لاستعادة سلطة الدولة خلال فترة قصيرة في تلك المناطق فحسب، وإنما لتوطيدها بصورة دائمة. لا يمكن للأمم المتحدة ولا ينبغي لها أن تحل محل وظائف الدولة. نحن بحاجة إلى التزام وطيء ودائم من السلطات الكونغولية.

ثالثاً، تمشياً مع الالتزامات الوطنية للبلد، يجب أن يكون عام ٢٠١٤ عام الإصلاح المستمر. أرحب بخطاب الرئيس كابيلا الذي وجهه إلى الأمة وكرر التأكيد فيه على أن إصلاح قطاع الأمن يجب أن يظل أولوية الأولويات. ولن يتحقق إصلاح الجيش الكونغولي وقطاع الدفاع إلا من خلال إجراء تغيير في العقلية وطريقة التفكير.

ولا يمكن أن يدوم السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ما لم تعالج أسبابه الجذرية. فاستعادة سلطة الدولة وحدها لا تكفي. ولن تتحقق مكاسب السلام التي يتوقعها السكان إلا بالتعاون الإقليمي والحكم الرشيد.

إود أن أذكر مسألة هامة ذات أولوية في العام ٢٠١٤ - إن جعل الاستغلال الحالي وتجارة المعادن المؤججة للتراعات قانونية وتنظيمها سوف يزيد من إيرادات الدولة إلى حد كبير وستوفر لها وسائل أكبر لتتّكّم.

ويتمثل التحدي في الاستحداث الناجح لنظام للتحقق من أن مواقع المعادن خالية من عمالة الأطفال وخالية من الصراع وفقاً للمعايير الدولية. وبالتالي تساعد الثروة الطبيعية للكونغو في تمويل التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها البلد. ومن الواضح أنه يتعين القيام بهذا في إطار شراكة مع حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومات الدول المجاورة، والقطاع الخاص، ومع مساعدة المجتمع الدولي.

ونزع السلاح وإعادة الإدماج بحيث يُسمح للمقاتلين الذين ألقوا سلاحهم بالعودة إلى الاندماج في الحياة المدنية. وعلى النحو المبين في الأشهر الماضية، لا تزال استراتيجيتنا تتمثل في القضاء على التهديد من خلال وجودنا العسكري، من ناحية، وتشجيع نزع السلاح الطوعي، من الناحية الأخرى.

وفي الوقت نفسه، استسلم نحو ٨٠٠٠ مقاتل. ويمثل هذا تطور طيب. ونحن نشجع على الانشقاق. ولا بد من إعادة إدماج أولئك الذين استسلموا في المجتمع - بالإضافة إلى المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا. ومع ذلك، لا تزال خطى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بطيئة للغاية.

ثانياً، القوة ليست الحل الوحيد. ويجري زيادة العنصر المدني للبعثة. إن تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من سيطرة الجماعات المسلحة أمر ضروري. وتم تقديم خطتنا الجديدة لدعم تحقيق الاستقرار إلى الحكومة وإلى جميع شركائنا الدوليين. ويجمع ذلك الإطار التوجيهي معاً كلا من الحكومة والبعثة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار من خلال تمويل برامج تحقيق الاستقرار، بما في ذلك جزر الاستقرار. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن جزر الاستقرار ليست مجرد مفهوم. إنما هي مناطق يمكن للرجال والنساء الذهاب إلى الحقول والأسواق دون خوف من الاختطاف أو السرقة أو الاغتصاب.، ولكن فلنكن صرحاء. وهذه الأقاليم ليست بعد أقاليم حيث يمكن أن يذهب الأطفال إلى المدارس، وتوفر الشرطة حماية يعول عليها، وتعمل الإدارة بالكامل ويمكن للمرأة أن تلد بدون مخاطر.

إن جزر الاستقرار بحاجة إلى إعادة نشر كاملة للموظفين المدنيين والعاملين في مجال الأمن، والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، ومقدمي الخدمات الطبية والاجتماعية، المدفع

المتحدة، أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لاستعادة الثقة عبر الحدود. إن بعثة الأمم المتحدة وأنا ننأى بأنفسنا عن أي أبعاد عنصرية أو عرقية لهذه المظاهرة.

ومن أجل التصدي للتحديات في عام ٢٠١٤، فإن البعثة في حاجة إلى التكيف. توجهنا الولاية التي كلفنا بها المجلس بوضوح إلى تجميع قوانا حيث تشتد الحاجة إليها. وفي كينشاسا، سيوفر مقر أصغر حجما للبعثة منصة أكثر فعالية وتركيزا للتعاون على الصعيد الوطني مع الحكومة الكونغولية وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الوطنيين والدوليين الآخرين.

وبينما أحاطب المجلس، يجري إعادة نشر موظفي البعثة حيث تمس الحاجة إليهم، في المناطق المتضررة من الصراع المسلح في الشرق. وقبل حلول تموز/يوليه، سيكون ثلثا موظفينا الفنيين يعملون في عمليات البعثة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

يحتاج شرق البلد إلى المزيد من موظفي الشؤون المدنية وخبراء حقوق الإنسان وضباط الشرطة والمحللين السياسيين والمهندسين، لا لكسب الحرب، لكن لكسب السلام الدائم. وفي الأقاليم الغربية، ستمارس مكاتب الاتصال مهام الرصد والإبلاغ المقلصة، بما يكفل وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع اعتراف تحويل جزء كبير من المهام والمسؤوليات البرنامجية إلى الفريق القطري.

يشكل تحويل المهام والمسؤوليات بعدا استراتيجيا من أبعاد إعادة تشكيل البعثة. لا يمكن لبعثة الأمم المتحدة بمفردها أن تجعل الرحلة على طريق السلام قصة نجاح شاملة ودائمة. يمكننا معا، كأمم متحدة واحدة، ومع الشركاء الوطنيين والدوليين، تحقيق ذلك.

(تكلم بالفرنسية)

وكما أشرت في البداية، لا تزال المؤسسات الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هشة. في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، شنت مجموعة من المهاجمين هجوما منسقا على مباني الإذاعة والتلفزيون الوطنية، ووزارة الدفاع والمطار في كينشاسا. ووقعت هجمات متزامنة في كيندو ولوبومباشي. كانت تلك طلقات تحذير واضحة للإسراع بالإصلاحات، بما في ذلك ما يتعلق بسيادة القانون والحكم الرشيد واللامركزية، وتعيين الحكومة الجديدة على نحو ما أعلن.

وفي ما يتعلق بالانتخابات، فإن الميزانية الوطنية، التي تجري مناقشتها حاليا في البرلمان، ترمي إلى تمويل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، بمبلغ ٢٦٠ مليون دولار، منه ٤٠ مليون دولار يجري توفيرها من مصادر خارجية. وفي نهاية عام ٢٠١٤، ينتظر أن تشكل الانتخابات المحلية بداية الدورة الانتخابية وصولا إلى الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٦.

السلام والازدهار مترافقان. يمكن أن يكون تحويل غوما إلى مركز اقتصادي خطوة أولى في الاتجاه الصحيح. من شأن تحديث المطار وتحسين البنية التحتية للطرق أن يكون نقطة تحول حاسمة من أجل تعزيز بيئة مواتية للتعاون التجاري والاقتصادي. ومن شأن هذا أن يعود بالفائدة على سكان المنطقة بأسرها. وقد قدمنا مقترحات إلى الجهات المانحة، وسوف أوصل السعي لكسب التأيد لها.

يمثل تحسين التعاون الإقليمي وتكامله بصورة أفضل عنصرا أساسيا من عناصر السلام الدائم والناجح. إنه يبدأ بالتعاون فيما بين القادة في المنطقة. ولهذا السبب، أسافر بانتظام إلى كمبالا وكيغالي. وكنت هناك في الأسبوع الماضي فقط. وأترك لشريكتي في مساعي السلام، ماري روبنسون، تقديم مزيد من التوضيح في هذا الشأن.

كشفت المظاهرة التي جرت في غوما في ١٠ كانون الثاني/يناير، التي احتطف المتظاهرون خلالها مركبات الأمم

يتمثل الواقع اليوم في تلاشي الأجواء الإيجابية التي سادت في ذلك الحين، كما قال السيد مارتن كوبلر. تمر المنطقة بفترة من تجدد الاضطرابات. في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، هاجم تحالف القوى الديمقراطية بلدة كامانغو حيث قتل أكثر من ٥٠ شخصا. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، صدت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية سلسلة من الهجمات المنسقة في كيندو ولوبومباشي وكينشاسا، مما أدى إلى وفاة أكثر من ١٠٠ شخص. وقد أشار زميلي إلى ذلك بمزيد من التفصيل. وفي الوقت نفسه، وكما يعلم أعضاء المجلس، استمرت الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى واندلع القتال في جنوب السودان بين قوات الحكومة والمتمردين المواليين لنائب الرئيس ريك ماشار.

وبينما تقترب من الذكرى السنوية الأولى لتوقيع إطار السلام والأمن والتعاون، وبالرغم من هشاشة الحالة في المنطقة، لا يزال الإطار يمثل أفضل أمل لنا لتحقيق السلام والأمن والتعاون والتنمية بصورة مستدامة في منطقة البحيرات الكبرى. ومع ذلك، من الضروري زيادة وتيرة تنفيذه من أجل تعظيم تأثيره إلى أقصى حد ممكن.

في العام الماضي، حققت الأطراف الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون بعض التقدم في وضع الصكوك والأدوات لتنفيذه. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعمل آلية الرقابة الوطنية التي أنشأها الرئيس كابيلا للإشراف على تنفيذ الالتزامات الوطنية، ولكنها تتطلب مزيدا من التعزيز. وبالإضافة إلى ذلك، عقد حوار وطني يضم أغلبية الأحزاب السياسية، وأنشأت لجنة للرصد، يشارك في رئاستها رئيسي مجلسي الجمعية الوطنية، لمتابعة تنفيذ نتائجه. وعلى الرغم من الهزيمة العسكرية لحركة ٢٣ مارس، أسفرت عملية كمبالا بين الحكومة والجماعات المتمردة للحركة عن خاتمة سياسية، كانت حيوية الأهمية لتأمين مستقبل جيد.

ولا يسعني إلا أن أشكركم، سيدي، وجميع موظفي الأمم المتحدة على الالتزام الذي يظهره بشكل يومي، وعلى تصميمهم الذي لا يكل على العمل، حتى في ظروف صعبة، في سبيل تحقيق سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى وجه الخصوص، أود أن أعرب عن عظيم الامتنان لعمل والتزام متطوعي الأمم المتحدة، الذين يشكلون أكثر من ثلث الموظفين الدوليين العاملين في البعثة، وطاقتها وقلبها النابض. (تكلم بالإنكليزية)

أشكر المجلس مرة أخرى على دعمه المستمر.

الرئيس: أشكر السيد كوبلر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة روبنسون.

السيدة روبنسون (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تمنياتي للمجلس بعام جديد سعيد ومثمر. أود أيضا أن أشارك في الترحيب بالأعضاء الجدد في المجلس.

يشرفني أن أحاطب المجلس اليوم من كينشاسا، حيث أعقد اجتماعات مع القيادة العليا في البلد بغية المضي قدما بتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. سأجتمع في وقت لاحق بعد ظهر اليوم مع الرئيس كابيلا، لذلك قد أضطر في الواقع إلى ترك الجلسة في وقت مبكر قليلا. أعتذر على ذلك لكنني واثقة من أن المجلس سيتفهم.

قدمت آخر إحاطة إعلامية للمجلس، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، في أعقاب الهزيمة العسكرية لحركة ٢٣ مارس، وسبقت إحاطتي للاختتام الناجح لعملية كمبالا، بتوقيع الرئيس موسيفيني والرئيسة جويس باندا، في كمبالا، الأمر الذي كنت قد توقعت أن يحدث في ١٢ كانون الأول/ديسمبر.

أولئك الموجودين في أوغندا ورواندا، وجميع المقاتلين الآخرين الذين استسلموا طواعية. قد يؤدي وجود هؤلاء المقاتلين السابقين لفترات طويلة، في مناطق التجميع دون إعادة إدماج، إلى إقناع البعض منهم بالعودة إلى إحدى الجماعات المسلحة، لذلك فعامل الوقت مهم.

وفي حال اعتماد برلمان جمهورية الكونغو الديمقراطية لقانون العفو، كما هو مأمول بشكل كبير، ستصبح الحاجة للتعامل مع العمل المتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أكثر إلحاحا. وعلاوة على ذلك، سيكون من المهم بالنسبة للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، تنظيم انتخابات محلية ذات مصداقية ومناسبة من حيث التوقيت، في نهاية هذا العام. لقد عقدت اجتماعا جيدا مع أبوت أبولينير مالو مالو مولونغو، وأعضاء اللجنة صباح اليوم، وشجعت خلاله على المزيد من الوضوح فيما يخص الجدول الزمني للانتخابات ومخصصات الميزانية.

بينما سيجري تنفيذ تلك الالتزامات تحت قيادة وملكية حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، من الواضح أن العملية ستتطلب دعم المانحين الذين أعربوا بالفعل عن استعدادهم للانخراط مع السلطات. وخلال زيارتي الحالية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، شجعت الحكومة على أن تعين في أقرب وقت ممكن محاورا للتفاعل والعمل مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك بهدف وضع آلية للمساءلة المتبادلة.

لقد شجعت الحكومة أيضا على مواءمة أدوار ومسؤوليات لجنة متابعة المشاورات الوطنية، مع أدوار ومسؤوليات آلية الرقابة الوطنية، لإحداث المزيد من التناسق بين هذين الهيكلين وتجنب الازدواجية المحتملة في بذل الجهود. علاوة على ذلك، أصررت على ضرورة إدماج المجتمع المدني بشكل وثيق في عملية تنفيذ الالتزامات الوطنية، لا سيما من خلال استخدام آلية التشاور القائمة المقدمة كجزء من آلية الرقابة الوطنية.

وعلى الصعيد الإقليمي، تم إنشاء لجنة الدعم التقني في أيار/مايو. وعملت لوضع نقاط مرجعية إقليمية اعتمدها رؤساء الدول أثناء الاجتماع الثاني لآلية الإشراف الإقليمية في نيويورك في أيلول/سبتمبر. وفي ٨ و ٩ كانون الثاني/يناير، انتهت لجنة الدعم التقني من صياغة خطة عمل، بما في ذلك ١٥ نشاطا ذات أولوية، ستقدم ليعتمدها الاجتماع المقبل لآلية الإشراف الإقليمية، المقرر عقده في ٣٠ كانون الثاني/يناير، خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

ويتمحور وضع خطة العمل حول الالتزامات الإقليمية السبعة وما يرتبط بها من النقاط المرجعية التي وافقت عليها آلية الإشراف الإقليمية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وهناك مصفوفة لكل التزام وفي إطار كل مؤشر مرجعي إقليمي، تشمل قائمة من الأنشطة التي يجب الاضطلاع بها قبل أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ومن الواضح أنه سيتم الأخذ بزمام ملكية العملية وأن هناك التزاما بالعمل واستعدادا لأن يتم الخضوع للإشراف والمساءلة فيما يتعلق بذلك العمل، وهو أمر أرى أنه تقدم ملموس.

وفي حين أن جميع الإنجازات التي أشرت إليها من فوري هي خطوات هامة، من الضروري الآن أن تركز الأطراف الموقعة حصرا على تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية من أجل توليد مكاسب السلام المطلوبة وإحداث التغييرات التي وُعد بها في منطقة البحيرات الكبرى.

ينبغي زيادة الجهود المبذولة لإصلاح القطاع الأمني وتسريعها بشكل كبير، على المستوى الوطني. وسيكون ذلك أمرا ضروريا لتوسيع سلطة الدولة، لا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتمثل الأولوية الرئيسية الأخرى، كما قال مارتن كوبلر، في التنفيذ السريع وعلى نحو فعال لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لترع سلاح المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس وإعادة دمجهم، بمن في ذلك

بمنطقة البحيرات الكبرى. وستتاح لي هناك، فرصة إطلاع الدول الأعضاء في المؤتمر، ومعظمها من الدول الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون، على خطة العمل التي سيطلب منها، في غضون أسبوعين، اعتمادها خلال اجتماع آلية الإشراف الإقليمية التي ستعقد في أديس أبابا. وسوف أكرر للوزراء ورؤساء الدول الرسالة التي نقلتها إلى المجلس اليوم، والتي مفادها أن الوقت قد حان لاتخاذ قرارات صعبة من شأنها إحداث فارق في الواقع.

ستجتمع آلية الإشراف الإقليمية للمرة الثالثة، في غضون ما يزيد عن أسبوعين بقليل. وسيُعقد الاجتماع في ٣٠ كانون الثاني/يناير في أديس أبابا، على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. ومن المتوقع أن يستعرض رؤساء الدول، ويعتمدون خطة العمل الخاصة بتنفيذ الالتزامات الإقليمية. ومن المتوقع أيضا أن يرحبوا بكينيا والسودان كموقعين جديدين على الإطار. أخيرا، سيناقشون اقتراحي المتعلق بعقد منتدى منطقة البحيرات الكبرى الخاص باستثمارات القطاع الخاص، خلال النصف الأول من العام.

على هامش مؤتمر القمة، سوف أطلق منهاج عمل منطقة البحيرات الكبرى للمرأة. ومن المقرر إطلاق ذلك البرنامج خلال الجزء الوزاري من مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وآمل من خلال البرنامج، المساعدة على تمكين المرأة في المنطقة، من أجل ضمان رصد إطار السلام والأمن والتعاون والدعوة إليه على نحو فعال، على المستوى الإقليمي ومستوى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتنفيذ خطط العمل الإقليمية والوطنية، في إطار القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لمكافحة العنف ضد المرأة، ودعم النساء المتضررات من العنف، وضمان سبل العيش للمرأة والتنمية والحصول على الطاقة النظيفة على المستوى المحلي.

على الصعيد الإقليمي، يتعين على البلدان الموقعة أيضا الشروع في تنفيذ التزاماتها. وحين الوقت الآن للعمل في اتجاه تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي، بما في ذلك من خلال الموافقة على تنفيذ المبادرات الاقتصادية عبر الحدود، مما من شأنه أن يعود بالنفع على المنطقة بأسرها. لقد وافق البنك الدولي على تمويل العديد من المشاريع الإقليمية لدعم هذه الجهود. في هذا الصدد، أعتزم أيضا، بالتعاون مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، عقد منتدى إقليمي بشأن استثمارات القطاع الخاص، خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤. وسيسعى المنتدى للبناء على المبادرات القائمة لزيادة فرص الاستثمار وإيجاد فرص عمل في منطقة البحيرات الكبرى.

ويتعين على بلدان المنطقة، اتخاذ خطوات ملموسة لبناء الثقة، لا سيما عن طريق التأكد من عدم إيواء أي بلد لأفراد مسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتقديم أي نوع من أنواع الدعم أو المساعدة للجماعات المسلحة أو التدخل في شؤون بلد مجاور. كما أشار إلى ذلك شريك في السلام مارتن كوبلر، ثم أدلة مثيرة للقلق، تفيد بأن رواندا وأوغندا لم تنفذا بعد تلك الالتزامات بشكل كامل.

ويتعين أيضا إجراء المزيد من الحوار بين قادة المنطقة. وفي هذا الصدد، فإنني أعتزم المساعدة على إقامة حوار عن طريق الوساطة بين الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين، يمكن من خلاله مناقشة بعض المسائل الصعبة. إن التنفيذ الملموس للالتزامات الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والالتزامات على المستوى الإقليمي، هو الذي من شأنه أن يفضي إلى تحقيق سلام دائم في المنطقة، ولا يمكن انتظار ذلك فترة أطول.

بعد اختتام زيارتي لكينشاسا، سوف أسافر إلى لواندا صباح غد لحضور مؤتمر قمة رؤساء دول المؤتمر الدولي المعني

مواصلة تقديم دعمهم القوي لإطار السلام والأمن والتعاون، وتشجيعهم لجميع الموقعين على التنفيذ الكامل للالتزاماتهم.

الرئيس: أشكر السيدة روبنسون على إحاطتها الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠|٤٠.

اسمحوا لي أن أختتم بالتأكيد على أن إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، يمر بمرحلة حاسمة. فبعد مرور عام تقريبا على توقيعه، فإنه لا يزال يبشر بإحلال السلام والاستقرار في المنطقة. لكن الأكثر أهمية من أجل تحقيق تقدم ملموس، هو التنفيذ الفوري لجميع الالتزامات على المستويين الوطني والإقليمي، من أجل تحقيق فوائد ملموسة من إحلال السلام، وإحداث تحسن دائم في حياة شعوب المنطقة. وأتطلع إلى أعضاء مجلس الأمن من أجل